

التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر "دراسة مقارنة"

مختاري ملوكة

مخبر البحث في التنمية المحلية وتسيير الجماعات المحلية

جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر

mokhtarimelouka@gmail.com

manner as to enable access to good growth levels With the improvement in the standard of living and the expansion of the internal market, Any transform the economy into a product and effective society able to react quickly and adapt to developments on the global level.

The findings of the present study indicate that the economic transformation process is not limited to economic liberalization, stabilization and privatization, But also there is institutional changes appear as key factors determine the path pursued by country in the process of transition to a market economy.

Keywords : Economic transformation, Market economy, Economic liberalization, privatization .

مقدمة :

أدى الانكماش الاقتصادي في معظم الدول النامية في الثمانينات إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الكلية السائدة التي كان يديرها القطاع العام، والتي كانت تؤيد حماية الإنتاج الوطني واتصفت بعدم استقرارها واستدامتها على وجه العموم .

وأدى توسع دور الدولة، من خلال القطاع العام إلى تدهور الموارد المالية، خاصة منذ تفجر أزمة الدين عام 1982 وساهم ذلك في التباطؤ الاقتصادي، كما أدى إلى تغيير في السياسة والإدارة الاقتصادية في أواخر الثمانينات والتسعينات، وقد قامت معظم الدول النامية بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي على مختلف المستويات والأصعدة بهدف تحقيق اقتصاديات أكثر "ليبرالية" ووضع إطار عمل تنظيمي ومؤسسي جديد. تحاول الجزائر جاهدة تحقيق التوافق بين العناصر المتاحة ومقتضيات ومتطلبات الإصلاح والانتقال نحو اقتصاد السوق وذلك دون تحقيق نتائج مرضية ، بينما حققت دول أخرى النجاح في مسارها الانتقالي وتعتبر كنماذج تنموية (دول جنوب شرق آسيا - دول شرق أوروبا- دول أمريكا اللاتينية).

الملخص :

يهدف من خلال هذه الورقة البحثية الى محاولة توضيح مختلف المسارات المعتمدة في الانتقال الى اقتصاد السوق في بعض الدول بالمقارنة مع حالة الجزائر.

حيث اتجهت معظم اقتصاديات التخطيط المركزي نحو تبني آليات السوق، بتطبيق برامج التعديل الهيكلي من طرف المؤسسات المالية الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، فالهدف الاستراتيجي من تبني هذه البرامج أو النماذج أو السياسات هو أن يكون الاقتصاد في وضعية فعالية والمؤسسات في وضعية تنافسية دولية بطريقة تمكن من الوصول إلى مستويات نمو جيدة مع التحسن المستمر في المستوى المعيشي وتوسيع السوق الداخلي ، أي تحويل الاقتصاد إلى مجمع منتج وفعال قادر على التفاعل بسرعة والتكيف مع التطورات على المستوى العالمي .

وتشير نتائج هذه الدراسة أن عملية التحول الاقتصادي لا تقتصر على تحرير الاقتصاد ، الاستقرار ، الخصخصة وانما هناك تغييرات مؤسسية تظهر كعوامل رئيسية تحدد المسار الذي تنتهجه الدولة في عملية التحول نحو اقتصاد السوق.

الكلمات المفتاحية :

التحول الاقتصادي ، اقتصاد السوق ، التحرير لاقتصادي ، الخصخصة .

Abstract :

The purpose of this paper is to clarify the different paths of transition to the economic market in some countries Compared with the case of Algeria.

Where the most centrally planned economies tended towards adopting market mechanisms, the application of structural adjustment by the international financial institutions, "the International Monetary Fund and World Bank" programs, the strategic goal of adopting these programs, forms, and policies is that the economy is in a state of efficiency and institutions in the international competitive position

المؤسسية، والاقتصاد السياسي، اقتصاديات الأعمال، وعلم الاجتماع، أو العلوم السياسية. واختلقت وجهات النظر في هذا الموضوع، وبصفة عامة "الانتقال" يعني إحداث تغيير جوهري في المجتمع، الاقتصاد، المؤسسات والاضلاع الاجتماعية والسياسية والثقافية.

الانتقال من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق ليس فقط التغيير في القواعد الرسمية لكيفية عمل المجتمع أو الاقتصاد، ولكن أيضا من قواعد غير رسمية مثل الأعراف والقيم والاتفاقيات التي تتغير بمرور الوقت، فهي قيда على فعالية القواعد رسمية الجديدة للتفاعل بين الدولة والفرد.

تتطلب عملية التحول إلى اقتصاد السوق وجود مرحلة انتقالية، والهدف الأساسي لهذه المرحلة في الاقتصاديات الموجهة يتمثل في تحسين النظام القائم والخروج منه بالترجيح، أي الانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام أكثر استعمالا لقوانين الاقتصاد الرأسمالي عبر الإصلاحات الاقتصادية الجذرية. فعلمية المرور من اقتصاد مخطط (الاقتصاد الاشتراكي) إلى اقتصاد يعتمد على ميكانزمات السوق يطلق على هذه العملية مرحلة الانتقال.

أما الانتقال إلى اقتصاد السوق يمثل عملية اقتصادية اجتماعية تتعهد من خلالها دولة ما أن تتبنى اقتصاد السوق كنظام لها .

ويمكن تحديد ثلاثة مراحل لمرحلة الانتقال من نظام اقتصادي موجه أثبت فشله وعدم فعاليته في إلى نظام اقتصادي يستند إلى ميكانزمات العرض والطلب (اقتصاد السوق) وهي:

المرحلة الأولى: تحرير الأسعار و فتح الأسواق، وتعتبر أصعب مرحلة نظرا لما تحدثه من أخطار .
المرحلة الثانية: وهي مرحلة الاستقرار وذلك عن طريق قواعد وإجراءات اقتصادية وهنا تكمن قوة الدولة في التحكم وتحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

المرحلة الثالثة: تتمثل في تحديد النموذج الاقتصادي الليبرالي الذي يتخذ كنظام اقتصادي جديد للبلاد كما يمكن أن يحدّد في هذه المرحلة مستوى التنمية المراد الوصول إليه بعد هذه المرحلة الأخيرة.

ولهذا لنقل تسيير الاقتصاد من نظام موجه (اشتراكي) إلى نظام حر (اقتصاد السوق) يتطلب إحداث تغييرات كبيرة في العلاقات الإنتاجية القائمة مع تطلب وقت للتكيف مع العلاقات الإنتاجية الجديدة بهدف إنجاز عملية الانتقال بأقل التكاليف الممكنة.

ويبقى التساؤل المطروح حول إمكانية تبني النظام الاقتصادي الجزائري بدون عراقيل مبادئ وقواعد اقتصاد السوق والتحول بصفة بسيطة لنظام إنتاجي تجاري . فالتاريخ الاقتصادي يبين أن حالة الجزائر تظهر نوع من الخصوصية والتمثلة النظام الاقتصادي المبني على الربح.

وبناء على ما سبق ذكره ، نسعى من خلال هذه الورقة البحثية الى توضيح مختلف التوجهات التي انتهجتها بعض الدول في الانتقال نحو اقتصاد السوق مع التركيز على حالة الجزائر ، بالاعتماد على مؤشرات الانتقال .

1. المقاربة النظرية للتحول نحو اقتصاد السوق

تستند فلسفة التحول الاقتصادي الى المفهوم الذي جاء به shumpiter عام 1950 في كتابه capitalism and democracy والمنية على فكرة "الهدم - البناء" ، وعليه فالتحول هو عملية تشويه مستمرة داخل الهيكل الاقتصادي : تشويه مستمر للنظام القديم وبناء مستمر لنظام جديد .¹

ان التحول يستند في الاساس على التمييز بين نظامين : تركز الملكية والادارة بيد الدولة في النظام الاشتراكي ، بينما ينصرف النظام الجديد الى تفتيت هذه الملكية وتغيير الادارة مع كل ما يلحق بها من تفكيك للمشروعات والمؤسسات والقوانين (عمليات الهدم) واعادة تخصيص وتوجيه شامل للموارد (عمليات التكيف والبناء)

ان الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق هو ظاهرة التي جذبت انتباه الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم في 1990، عند انهيار الامبراطورية السوفياتية ودول أوروبا الوسطى وآسيا.

بدا التحول في الواقع في سنوات 1978، بعد التغييرات السياسية والإصلاحات الاقتصادية في الصين .

مع زوال الامبراطورية السوفياتية، ازداد اهتمام الاقتصاديين في قضايا المرحلة الانتقالية. وكانت هناك مجموعة كبيرة من الكتب والمقالات، وانهقدت العديد من المؤتمرات ، ومنظمات جديدة أنشئت لدراسة مشاكل المرحلة الانتقالية، أو لمساعدة أوروبا الوسطى و البلدان الشرقية في انتقالها.

فهم ينظرون إلى الانتقال على انه القضايا المتعلقة بـ - الاقتصاد الكلي، الاقتصاد الجزئي، الاقتصاديات

¹ havrylyshyn ,O., corski, IIZV., rooden, r., recovery and growth in transition economic , 1990-1997 , IMF WP/98/141,P4.

جدول رقم 01 : مؤشرات قياس التحول الاقتصادي
حسب EBRD 2003

المؤشرات القانونية للانتقال	اصلاح البنية التحتية	المؤسسات المالية	الاسواق والتجارة	المؤسسات
الاتساع القانوني	-الخدمات العامة (الماء -	-اصلاح النظام البنكي	- تحرير الاسعار	الخصوصية (المؤسسات ذات الحجم الصغير والكبير)
القانونية	السكك الحديدية - الطاقة)	-تحرير اسعار الفائدة -اسواق الاوراق المالية والمؤسسات غير البنكية	-التجارة ونظام التبادل الاجنبي -سياسة المنافسة	الهيكلية والحوكمة

المصدر:

EBRD, transition report 2003.

مؤشرات EBRD لا تعرض اقتصاد سوق معين. التطور في عملية الانتقال يقاس مقارنة مع معايير اسواق الاقتصادات الصناعية ، بالاعتراف ان ليس هناك عمل باقتصاد السوق تماما ولا نقطة النهاية فريدة من نوعها للانتقال.

هذه المؤشرات تعكس الحد الأدنى من المتطلبات ، تأخذ بعين الاعتبار كل الاسواق الاقتصادية القائمة بالدول الصناعية (دول OECD). على اساس مقارنة EBRD يمكن حساب مؤشر كلي للسنة .

(1996) De Melo, Denizer and Gelb قاما بتطوير مؤشر مركب للانتقال يتضمن الصين والفيتنام وكان ذلك لسنة 1994 فقط. هذا المؤشر المركب يبني على مجموعة واسعة في مجال سياسات الاصلاح يشار اليها "التحرر الاقتصادي" تعكس مجموعة اولية من مؤشرات EBRD .

الابحاث الاقتصادية الحديثة حققت بعض التقدم في قياس اثار الاعراف والقيم والمؤسسات غير الرسمية الاخرى .من بين افضل المؤشرات المعروفة على مستوى العالم لأوجه القصور في المعايير والسلوك هو مؤشر الفساد المطور والمحسوب من منظمة الشفافية الدولية، المنظمات غير الحكومية (NGO). مؤشر الفساد يقيس المفاهيم الكلية للأشخاص المطلعين فيما يتعلق بمدى الفساد -نسبة المدفوعات الفاسدة والعواقب الناتجة عنها و المفروضة على الاقتصاد . وانخفاض مؤشر كلما ارتفع مستوى الفساد ، مؤسسة الثقة تقلل من تكلفة المعاملات ذلك ان من الحصول على معلومات

محاولات لقياس التقدم المحرز في التحول في أوروبا الشرقية والوسطى وآسيا قدمت من قبل الاقتصاديين منذ أوائل 1990.

فقد كان هدف هذه الدراسات تقييم الكفاءة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية للانضمام الى المجتمعات الولية، من بينها الانضمام منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي. فمن بين معايير الاتحاد الأوروبي لقبول أعضاء جدد ان الاقتصاد قد نجح في تطبيق مبادئ اقتصاد السوق.

البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) يوفر محاولة معروفة لقياس التحول (انظر الجدول).

وقد حسبت "مؤشرات التحول" لست وعشرين بلدا من أوروبا الوسطى والشرقية، ودول البلطيق و الدول المستقلة من الدول (CIS) منذ عام 1994. وهذه المؤشرات تقيس فقط التغيير في المؤسسات الرسمية .¹

مقارنة بين التقرير المرحلي الأول من عام 1994 وتقرير الانتقالية من عام 2003 ويوضح ما كان على جدول أعمال المرحلة الانتقالية وبعد تنفيذ الاصلاح. في حين أن تحرير الأسعار والتجارة والخصوصية وإصلاح المؤسسات، ونظام الصرف الأجنبي، وكان الإصلاح المصرفي من جدول الأعمال في المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية، المنافسة، والبنية التحتية، وتحرير أسعار الفائدة، أسواق الأوراق المالية والمؤسسات غير المصرفية، والبنية التحتية، والبيئة القانونية كانت القضايا الرئيسية لمرحلة لاحقة من المرحلة الانتقالية.²

¹ عندما يستخدم مصطلح 'مؤسسة' (كما في حالة 'المؤسسات غير المصرفية')، وهو ما يعني 'المنظمة والتنظيم القانوني'.

²Hubert, G. , holscher, J. , the successes and failures of economic transition ,the european experience, first published 2006 , palgrave macmillan, p 4-7.

العنصر نقدم وصفا موجزا لاهم اهداف المرحلة الانتقالية ، والقيود التي تعيق تحقيق تلك الأهداف. لم يكن هناك اجماع بين الاقتصاديين على هذه الاهداف والقيود. سنركز على العناصر الأكثر جدلا. من بين اهداف المرحلة الانتقالية سنذكر مايلي :

- تحسين كفاءة التوزيع بتصحيح التشوهات الموجودة بالنظام الاشتراكي من خلال ادخال الاسعار النسبية المرنة وخلق اسواق تنافسية لبيئة مفتوحة للاقتصاد العالمي.
- استقرار الاقتصاد الكلي والذي يعتبر ضروريا لضمان الاداء الصحيح لنظام الاسعار.
- توفير الحوافز و ترتيبات حوكمة الشركات لجعل الشركات تستجيب لمؤشرات السوق. الخوصصة على نطاق واسع تعتبر عنصرا أساسيا لبعض التغييرات ، ومن ذلك تشجيع دخول شركات خاصة جديدة وخلق طبقة من المقاولين .
- خلق مؤسسات حكومية "المناسبة" لاقتصاد السوق ، بحيث يجب ان تعكس :
 - الحاجة الى الاستقرار السياسي والمؤسسي
 - الحاجة الى حماية حقوق الملكية
 - حماية دافعي الضرائب من السلوكات الربعية من مجموعات الضغط نحو الحكومة.

بينما يميل الاقتصاديون إلى الاتفاق على الأهداف السابقة ، من المهم أيضا ان تبين القيود التي تواجه عملية التحول:

- عدم التيقن من النتائج، على المستوى الكلي والمستويات الفردية على حد سواء، هو السمة الرئيسية للمرحلة الانتقالية ، عدم اليقين الكلي بالتالي مهم جدا ، فالمعاملون الاقتصاديون وصناع القرار يتصرفون واتخاذهم القرارات يكون في ظل هذا الغموض الكلي. لأن عملية الانتقال هي نتيجة لقرارات الأفراد وصانعي السياسات في مواجهة اهم عدم التاكيد من النتائج.

نظرية التحول يجب أن تدمج هذا الغموض النسبي في نمذجة عملية الانتقال. ونظرية التحول يجب ان تدرج ايضا التجريب و عملية

موثوقة حول شركاء العقد أو عن الحكومة والبنك المركزي.

دراسة كل من (2001) Zak and Knack اوجدت بان مجتمعات الثقة العالية اكثر انتاجا من المجتمعات ذات الثقة المنخفضة . دراسات القيم الأوروبية تشمل أربعة أبعاد رأس المال الاجتماعي : الثقة الشخصية (هل يمكن الوثوق بالأشخاص؟) ، الثقة المؤسسية (كم من الثقة لدى الفرد في المؤسسات العمومية – الحكومات – الجيش) ، المشاركة في المجتمع المدني (الأحزاب- نقابات العمال-....) و غياب المصادقية (الغش في الضرائب -....) ، حيث بينت الدراسة ان الثقة في الأشخاص تكون اقل في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية

2. اسباب الاهتمام بقضية الانتقال

تزايد الاهتمام بالبحث في الاقتصاد الانتقالي بمرور الزمن ، لكن محور الاهتمام تغير . يمكن تفسير الاهتمام المتزايد بعملية الانتقال ضمن مهنة الاقتصاد بكل من اهمية سياستها و اهميتها للنظرية الاقتصادية .

- اهمية سياسة الانتقال :

ان فهم التحول في اقتصاد المؤسسات في الدول المعنية جلب تغيير كامل في الظروف الاقتصادية للمجتمع ، فهو من اهم الاحداث التي ميزت القرن العشرين ، حيث يعتبر الهدف من تبني النظام الراسمالي في الدول الاشتراكية سابقا ان يتحول الوضع الاقتصادي الى الازدهار مقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة .

- اهمية الانتقال للاقتصاد :

السياسات المقترحة، مهما كان تفصيلها ، ليست مسلمة من الفراغ. بل هي مبنية على النظرية وومختلف الطروحات حول الطريقة التي تتفاعل الاقتصاديات والمجتمعات مع الاصلاحات والسلاسل الطويلة للتحول. في بداية التحول اغلب السياسات المتينة كانت مسنمة من المبادئ الاساسية للاقتصاد، او ما يسمى باجماع واشنطن ، مع التركيز القوي على :

- تحرير الاسعار ، ضيق السياسة النقدية وتوازن الميزانية لتحقيق الاستقرار على المستوى الكلي.
- خوصصة الشركات العمومية لتشجيع سلوك الربح

3. اهداف وتحديات الانتقال

بالنظر الى الشروط الاولية للاقتصاد الاشتراكي (مع أو بدون تاريخ الإصلاحات)، ما هي العناصر التي تدخل في تحويل الاقتصاد نحو اقتصاد سوق جيد؟ في هذا

4. تجارب دول في التحول نحو اقتصاد السوق

ان العوامل المؤثرة على مسار الانتقال لاي دولة يمكن تقسيمها الى مجموعتين اساسيتين، مجموعة من الشروط الأولية والتي تحدد الميزات الاساسية للدول التي اتبعت التخطيط المركزي اولا الى بداية انتقالها نحو اقتصاد السوق. اما المجموعة الثانية فتتضمن الخيارات الاقتصادية والسياسية وغيرها والتي تبنتها هذه الدول في مواجهتها لتحديات عملية الانتقال.

على الرغم من ارثها المشترك للتخطيط المركزي، تميزت الاقتصاديات الانتقالية بالاختلافات الكبيرة في المستويات الأولية من التطوير ، اختلافات الاقتصاد الكلي، الاندماج في النظام التجاري للبلدان الاشتراكية، حجم الإصلاحات المسبقة وإلخ.

المستويات الاولية للتنمية ، الموارد والنمو وكذلك اختلافات الاقتصاد الكلي والميزات المؤسساتية تختلف بصفة كبيرة في دراسات هذه الدول، التحضر من بين مقاربات مستويات التنمية ، يعكس عن كثب توزيع الدخل عبر البلاد، فكلما كان الدخل منخفضا يكون المجتمع ريفيا اكثر.

التصنيع مؤشر للتطور والتنمية، لكن الاختلال الصناعي كان منتشرا في المجتمعات الاشتراكية ، ويحدد بالفرق بين الحصة الفعلية من الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والحصة المتوقعة من خلال تحليل الانحدار. (chenery and syrquin1989).

حصة الصناعة كانت غالبا مرتفعة لان التجارة، الخدمات المالية والاعمال وخدمات المستهلكين كانت غير ظاهرة في الدول الاشتراكية.

هناك ثلاث مؤشرات للموارد والنمو. الموقع يحدد كمقاربة جغرافية لاقتصاديات السوق المزدهرة ، والتي يمكن تكون مهمة خاصة في المرحلة الانتقالية لانها تسهل لجلب مؤسسات السوق وتعديل انماط التجارة. بالتالي يعتبر الموقع من بين المحددات المهمة وكذا اقتصاديات السوق. (Moreno and trehan 1997) .

وفرة الموارد الطبيعية تختلف بشكل كبير في الدول الانتقالية ، للهولة الاولى ستظهر الموارد كانها موجودة لتسهيل عملية الانتقال لكن لايمكن ان تكون هذه الحالة دائما (sasch and warner 1995) . فحول اسيا الوسطى الغنية بالموارد الطبيعية مثلا، يجب عليها تجاوز الانتاج الضخم و المشاكل التنفيذية (حقوق نقل

التعلم التي يجب أن تحدث أثناء المرحلة الانتقالية.

قيدا مهما آخر مرتبط بأوجه التكامل والتفاعل بين الإصلاحات ، حيث الخطا القيام باصلاحات فردية ، فهناك على سبيل المثال تكامل واضح بين الخصخصة وتحرير الاسعار

حوافز الربح في الاسواق غير الجيدة يؤدي الى سوء توزيع الموارد .والاسعار الحرة وحدها لا تقدم نتائج التخصيص الأمثل اذا لم تواجه الشركات حوافز تعظيم القيمة . برامج استقرار الاقتصاد الكلي تتطلب ايضا ادوات مختلفة إذا تم تحرير الأسعار، الاقتصاديون يميلون إلى الاتفاق على هذا التكامل ولكن ليس بالضرورة على آثارها دائما. فالبعض يرى ان التكامل حجة كافية لتبرير نهج الانفجار الكبير لإصلاح " a big bang approach " ، في حين البعض الاخر لا يؤيد ذلك.

وأخيرا، القيود السياسية ذات أهمية حاسمة، لأن التحول هو عملية اقتصادية واسعة التي تنطوي على الفائزين والخاسرين. هذه القيود السياسية هي بشكل خاص ذات الصلة في بلدان أوروبا الشرقية عندما سبق الإصلاح السياسي (التحول نحو الديمقراطية) الإصلاح الاقتصادي (التحول نحو اقتصاد السوق) مسألة القيود السياسية المسبقة لإقناع الناخبين لبدء عملية الإصلاح واللاحق، لتجنب عكس هذه العملية (Roland, 1994) . من المهم التأكيد على الدور الاساسي للقيود السياسية في إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق مثل الانتقال وأهمية عدم الفصل بين الاقتصاد وسياسات الإصلاح . السياسيين وجماعات المصالح يتخوفون من خسائرهم المحتملة من الإصلاحات الاقتصادية . ليس هناك من سبب للاقتصاديين لتجاهل القيود السياسية الضمنية تماما كما لا يمكنهم تجاهل قيود الميزانية أو القيود الحافظة¹

¹ Gérard, R., transition and economics, the MIT press , 2000, pp 1-12

اثبتت الدراسة ان الشروط الاولية السبئية ترتبط ببطئ التحرير الاقتصادي. ذلك قد يكون بسبب ان الحكومات تحجم عن قبول التكاليف الأولية للاصلاحات الحادة على أعلى الخسائر من اختلالات النظام القديم . ويرتبط التحرير الاقتصادي الحاد جدا في الواقع مع انكماش المخرجات ، ولكن يكون ذلك ظرفيا، مع مرور الوقت يتم تعويض ذلك بالاثر التراكمي الايجابي لمجهودات التحرير السابقة .

الشروط الاولية غير الملائمة تثبط الاصلاحات ، لكن فعالية الاصلاحات لا تتراجع ما ان تنفذ هذه الاخيرة. علاوة على ذلك، لا تستطيع الدول تجنب تكلفة عدم الإصلاح ، خاصة اذا كانت متضمنة لنظام اقتصادية وسياسي متفكك.

اثبتت الدراسة ايضا الاثر السلبي للاختلالات الاقتصادية الكلية والهيكلية على الاداء الاقتصادي .

الرغم من ذلك، التقديرات للاهمية النسبية للعوامل المؤثرة على الاداء تبين ان السياسة لا تزال هي العامل الالم المحدد للاختلاف في النمو الاقتصادي بين الدول . الشروط الاولية تهيمن على معادلة التضخم. اما الاصلاحات الساسية فتظهر كمحدد رئيسي لسرعة التحرير الاقتصادي وشموليته. توسيع النموذج الذي يتم اعتبار الحرية السياسية كمتغير داخلي حتى يتم تحديدها بالشروط الاولية ، التوترات الاقليمية وعوامل اخرى .

اشارت النتائج الى اهمية مستوى التنمية في تحديد قرار توسيع الحريات السياسية ، والتي يمكن أن ينظر إليها باعتبارها تأكيدا للفرضيات الضرورية في إطار العملية الانتقالية.²

خط أنابيب) قبل تحقيق إمكانات البترول والغاز الخاصة بهم. في بعض الحالات ، توفر موارد الطاقة القابلة للتصدير قد تسمح للحكومات بتأخير الإصلاح .

معدلات النمو الاقتصادي ذكرت على انها من ضمن الشروط الاولية لانه بالنسبة الدول الفقيرة ، تظهر معدلات النمو مرتفعة في المراحل الاولى من تراكم الاشتراكية بعكس المراحل الاخيرة. شهدت بلدان أكثر نضجا الركود، إن لم يكن تراجع النمو.

اختلالات اخرى ميزت الدول الاشتراكية منها التضخم¹.

الملاحظة السببية تشير الى ان الاقتصادات الانتقالية تنقسم الى ثلاث مجموعات واسعة: دول اوربا الشرقية التي اتعادت قوتها بسرعة ، التصحيح البطيء لدول الاتحاد السوفياتي سابقا FSU ، ودول شرق اسيا والتي استجابت للاصلاحات باداء اقتصادي مرتفع بدلا من الانكماش الأولي.

تختلف الدول من العديد من الابعاد لكن هناك مكونين رئيسيين ، الاول يمكن ترجمته على انه قياس اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي وعدم الإلمام بعمليات السوق (تشوهات السوق) ؛ اما الثاني فيمثل مستوى التنمية الاجتماعي وارتباطها بالتشوهات الهيكلية.

تتجمع الدول إلى أربع مجموعات واسعة ، دول FSU بدأت انطلاقا من اختلالات عميقة في السوق، اما دول السلافية فكانت أكثر تطور من دول شرق اسيا وتميزت بكثير من الاختلالات الهيكلية.

العلاقة بين الشروط الاولية ، السياسات و الاداء محددة بمعادلة نظام. سياسة الاصلاح ممثلة بالتحرير الاقتصادي حيث يعتمد على الشروط الاولية ، التغيير السياسي و التوترات الإقليمية . الاداء الاقتصادي تم قياسه بالنمو و التضخم ويعتمد على الشروط الاولية ، السياسات الاقتصادية و التوترات الإقليمية . حيث بينت الدراسة ان الشروط الاولية فعلا هامة لكل من الاداء الاقتصادي وسرعة التحرير الاقتصادي وان الاصلاحات السياسية بصفة خاصة تؤثر على سرعة التحرير الاقتصادي.

¹ De melo, M., cevdet, D., alan, G., stoyan, T., circumstance and choice :the role of initial conditions and policies in transition economies.the world bank economic review,vol 15, no II-31.p 3-4

² De melo, M., cevdet, D., alan, G., stoyan, T., op cite .p25-26-27.

جدول رقم 02 : اوروبا الشرقية - الشروط الاولية

الاصلاحات الكلية كتحرير الاسعار وتحويل العملة يجب ان تتم بشكل تدريجي .

مع تدهور الاوضاع الاقتصادية في بولندا ، تحول النقاش بسرعة الى استقرار الاقتصاد الكلي وادارة اسعار الصرف ومع الانتشار الواسع لدعم الشعب للتغيير الجذري ، وتحول النقاش السياسي لصالح الاصلاح الجذري ، هذا التحول في التركيز نتج عن خطة Balcerowicz ، المعروضة في 1 جانفي 1990 ، والتي تدعو الى سرعة عملية تحرير الاسعار ، التخفيضات الحادة للعجز في الميزانية ، سياسة نقدية صارمة، وفتح سريع للاقتصاد ، كل هذا دون انتظار للخصوصية .

تشيكوسلوفاكيا ، بلغاريا ، ورومانيا تتبع بولندا ، بينما كان لالمانيا الشرقية برنامج الصدمة الناتج عن الاتحاد الاقتصادي والنقدي مع المانيا الغربية سنة 1990 . كان الوضع مختلفا في المجر، حيث كل من التحولات السياسية والاقتصادية كانت اقل حدة من الاماكن الاخرى ، حيث بدأت اصلاحات السوق تدريجيا منذ 1986 ، كان الوضع الاقتصادي معاكس لكن ليس منهار ، وفي ظل هذه الظروف ، الحكومة الجديدة اخذت تتطور تدريجيا .

اتخذت معظم هذه الدول الخطوات الرئيسية في تحرير الاسعار واستقرار الاقتصاد الكلي ، أو على الأقل ما يكفي لتحقيق الاستقرار لوقف التدهور في التضخم الشديد . وكانت العملية مثيرة للجدل منذ بدايتها وادت الى طرح العديد من التساؤلات . هل يمكن للتدابير الارثوذكسية لتحقيق الاستقرار ان تعمل في اقتصاد يهيمن عليه ملكية الدولة ؟ هل يمكنك تحويل دروس الاستقرار الاقتصادي في اجزاء اخرى من العالم الى اقتصاديات الاشتراكية؟ هل يمكن للاستقرار الناجح ان يسبق الخصوصية وتفكيك الاحتكار في قطاع الصناعة؟ وتبقى هذه التساؤلات مثيرة للجدل لكنها تخص الماضي.

فحكومات اوروبا الشرقية تحول اهتمامها الى مشاكل الخصوصية واعادة الهيكلة ، هناك مجمعة من التجارب التاريخية في عملية التحول التنظيمي يمكن الاعتماد عليها ، بعض الارشادات الظاهرة مثل الخصوصية في الدول الغربية ، وحالة اتاريخية اخرى ، اعادة اعمار اوروبا الغربية بعد الحرب تقدم ارشادات افضل .

المؤشرات	المجر	بولندا	تشيكوسلوفاكيا	بلغاريا	رومانيا
عدد السكان (بالمليون في منتصف 1989)	10.6	37.9	15.6	9.0	23.2
الناتج القومي الإجمالي للفرد (في مقرر 1989 بالدولار الأمريكي)	2.590	1.790	3.450	2.320	2.290
الناتج المحلي الإجمالي (متوسط المعدل السنوي، بنسبة % ، بالاسعار الثابتة) 1970 1980	4.5 0.5	5.5 0.7-	4.6 1.4	7.0 2.0	9.30 1.80
الاسعار الادارية (%) من المجموع	15	100	100	100	80
ملكية الدولة (%) / الفود (M2) / الناتج المحلي الإجمالي (1990)	90	70	100	100	100
الناتج المحلي الإجمالي (1990) (%) / الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي (1990) (%)	0.4	0.9	0.7	1.3	0.6
نسبة خدمة الدين الخارجي (1990)	65	80	19	50	3
نسبة خدمة الدين الخارجي (1990)	57	56	23	116	...
الصادرات إلى CMEA 1990 % من إجمالي الصادرات % من الناتج المحلي الإجمالي	43	41	60	69	...
	16	14	25	34	...

المصدر :

Blanchard o j, kenneth a f, jeffery s, the transition in eastern europe « country studies », v1, national bureau of economic research, university of chicago press, 1994.

عند سقوط نظام الشيوعية في اوروبا الشرقية في 1989 ، كان الاشكال الرئيسي لهذه الدول هو كيفية الوصول الى اقتصاد السوق ، وتباينت الاراء بين توقيت الاستقرار ، الى سرعة تحرير الاسعار ، الى تصميم الخصوصية.

كان النقاش محدودا جدا بالوقت ، لعدة اسباب ، السبب الاول والاكثر اهمية ، صعود حكومات جديدة للسلطة مع استعداد محدود ويجب عليها اعداد برامج سريعة لمواجهة الشروط الاقتصادية الضعيفة في هذه الدول . كان هناك العديد من النقاشات في هذه المرحلة ، ولكن الراي السائد في نهاية المرحلة الشيوعية هو ان

الاجور	سياسة الدخل المعتمد على الضرائب	سياسة الدخل المعتمد على الضرائب	سياسة الدخل المعتمد على الضرائب	سياسة الدخل المعتمد على الضرائب	سياسة الدخل المعتمد على الضرائب
اسعار الفائدة	مع إلغاء سقف أسعار الفائدة سوف تكون مرتكزة على السوق	تحديد معدلات فائدة حقيقية إيجابية	زيادة قبل البرنامج ومرونة إدارة بعد ذلك	زيادة كبيرة جدا قبل البرنامج؛ التكيف المرن بعد ذلك	التحرير الكامل: CDs مع معدلات مرنة
الخصوصية	مواصلة في سنة 1991	مواصلة في سنة 1991	بدأت سنة 1991	بدأت سنة 1991	بدأت سنة 1991
درجة النظام البنكي	1987	1990	1990	1989	1990

المصدر :

Blanchard o j, kenneth a f, jeffery s, the transition in eastern europe « country studies », v1, national bureau of economic research, university of chicago press, 1994.

في هذه الدراسة نبين اوجه التشابه والاختلاف في تجارب الاصلاح في تجارب المجر ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، بلغاريا، بلغاريا و رومانيا ، باستثناء المجر، التي انتهجت عملية اصلاح محدودة طيلة العشرين سنة السابقة ، اما الاصلاح في الدول الاخرى فهو عملية حديثة ، اول خطة لتحقيق الاستقرار و التحرير الكامل كانت في بولندا ، في جانفي 1990، وتعاها الاخرون في اوائل 1990 .

من تجارب هذه الدول يمكن استخلاص الدروس التالية :

- في جميع الدول ، ارتبط الاستقرار مع انخفاض اولي حاد في الناتج المحلي. بينما كانت هناك مشاكل جدية في القياس، علامة الحركة غير غامضة ، بالرغم من أن التقييم عكس ذلك. مسألة هامة هي كيفية تخصيص الأسباب التي أدت إلى تراجع الناتج المقاس بين الأسباب المحتملة، بما في ذلك اخطاء القياس (خاصة عدم التبليغ عن القطاع الخاص الجديد) ، تراجع في القطاعات المدعومة والمحمية، التأثيرات الدورية للاستقرار النقدي ، انهيار اتفاقيات التجارة ضمن CMEA (مجلس التعاضد الاقتصادي) خاصة بين بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي. بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا ،بلغاريا ورومانيا

المشكلة في أوروبا الشرقية ليست فقط لإعادة بناء ولكن للتحويل ، الموارد المركزة في الصناعة الثقيلة يجب اعادة توجيهها نحو الصناعات الخفيفة ، السكن والخدمات . الشركات النظمة في اقتصاد اشتراكي يجب اعادة هيكلتها للاستجابة لمتطلبات السوق . ويجب على الحكومات أن تخلق أيضا الحوافز المناسبة للجهات الفاعلة الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية.

القطاع الخاص ينمو بسرعة ويملاً العديد من الفراغ الذي خلفته الاقتصادات السوفيتية السابقة ، على عكس ذلك فان تحول الشركات العمومية الكبرى يتطور ببطئ وصعوبة ، وذلك لانها كانت في حالة اسوا لذلك كانت عملية التحول بطيئة اكثر من المتوقع ، ترك تلك الشركات دون أي من الحوافز ولا الأدوات اللازمة لإعادة هيكلة.

مستقبل الاصلاح يعتمد على النجاح في تحقيق التوازن بين نمو القطاع الخاص وترشيد القطاع العام والذي يجب على الحكومات القيام به. القطاع الخاص الناشئ حديثا ليس قادرا وحده على تحقيق النجاح ، القطاع الحكومي لا بد ان يتقلص حجمه ، حتى يعطي فعالية اكبر من خلال الخصخصة واعادة الهيكلة قبل دخول الجمود في عملية الانتقال.

دول أوروبا الشرقية يمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات ، المجموعة الاولى تتضمن دول أوروبا الوسطى ، اين كان هناك دعم كبير لعملية الاصلاح الاقتصادي، حققت هذه الدول الاستقرار وتحرير الاسعار وتسير الان مع الخصخصة واعادة الهيكلة . المجموعة الثانية تتضمن دولة واحدة ، المانيا الشرقية سابقا، حيث كانت الموارد والقرار بيد المانيا الغربية مما ادى الى عملية تصحيح مختلفة جذريا. المجموعة الثالثة تتضمن الدول التي تناضل مع كل من القليل من الاصلاح مع اعادة تعيين الحدود، وهي تتضمن الدول الناشئة عن كل من يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي سابقا .

جدول رقم 03 : أوروبا الشرقية – مقارنة برامج الصندوق-

المؤشرات	المجر	بولندا	تشيكوسلوفاكيا	بلغاريا	رومانيا
التاريخ المدة	20 فيفري 1991	5 فيفري 1990	7 جانفي 1991	15 مارس 1991	11 افريل 1991
نظام الصرف	تخفيض 36 شهر	تخفيضات 13 شهر	تخفيض 14 شهر	تثبيت 12 شهر	تثبيت 12 شهر
	15% قيمة العملة في جانفي ، ثم نجح	اولية كبيرة ، ثم تثبيتها	قيمة العملة في اكتوبر 1990 ، تخفيض 15%	نظام التعميم الرسمي ،	معدت النظام التعميم
			و التوحيد مع معدل السياحة في ديسمبر	نظام التعميم	ما بين البنوك

اوروبا الشرقية وهو ان جودة الانتاج كانت منخفضة " بحيث لن يكون هناك شيء للبيع في الغرب". لكن هذه المخاوف لم تتحقق . في الواقع، نمت الصادرات الى الغرب بسرعة وقد ساعدت في تعويض الانخفاض الحاد في التجارة مع الاتحاد السوفياتي.

- تنفيذ عملية الخصخصة كانت اصعب مما كان متوقعا في معظم الدول ، وقد تم احرار تقديم كبير في خصخصة الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، لكن خصخصة الشركات الكبيرة ما تزال إلى حد كبير في المستقبل، لأسباب عديدة. وقد أصر البرلمان على مشاركة واسعة، مما يجعل العملية أكثر ديمقراطية ولكن أيضا عبئا. وكان لمختلف اصحاب المصلحة حوافز قوية لمعارضة او اعاقا مخططات معينة. وقد اثبتت المخططات الاولية ، غالبا تلك المقترحة من طرف الغرب ، انها غير عملية او غير قابلة للتطبيق ، او تكون قادرة على العمل فقط بسرعات منخفضة جدا. فهذه الدول قامت بتجربة خطط جذرية متعددة اخرى. بولندا الخصخصة السريعة ، من خلال انشاء صناديق استثمار كوسطاء ماليين . تحولت المجر الى نظام يعتمد اكثر على المبادرة الفردية و المراقبة القبلية والبعديّة من قبل الحكومة . قامت تشيكوسلوفاكيا بخطة الاكثر طموحا ، باستخدام اسلوب القسائم والبيع بالمزاد لحوالي ربع الشركات العمومية الكبرى.

- نتيجة للخصخصة البطيئة ، لم تتم اعادة الهيكلة كما كان متوقعا وما كان مطلوبا. في العديد من الدول ، وخاصة بولندا ، اكتسب العمال حقوق كبيرة في مجال الحكم داخل المؤسسة ، خفضت الشركات نسبة التوظيف بنسبة تقل عن الانتاج مما ادى الى انخفاض انتاجية العمل. وعلى الرغم من وجود سياسات حكومية للدخل في كل الدول ، اخذت حصة الاجور تتزايد من المداخيل ، وانخفضت الأرباح. ف ظل وجود عوائق في منح الائتمان الى الشركات الحكومية ، فغالبا ماتلجا هذه الاخيرة الى الائتمان مابين المؤسسات .

- في جميع هذه الدول بين القطاع الخاص فعاليته .

- في مرحلة تبني الاصلاحات والبرامج ، واجهت هذه الحكومات مشاكل متماثلة على

تزامن الاستقرار وانهيار CMEA. مما يجعل من الصعب إحالة المسؤولية الى طرف معين. لكن تراجع الناتج في بولندا في 1990 قبل الانهيار الكبير لـ CMEA يقترح دورا هاما في تحقيق الاستقرار و اخطاء القياس ، خلافا لبعض التوقعات والمخاوف، يظهر الانخفاض في الناتج انه لا يعود الى اضطراب في العرض بل إلى انكماش الطلب.

- في جميع الدول ، الاستقرار وتحرير الاسعار ادى الى تعديل كبير في الاسعار . في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، كان هناك قفزة كبيرة في مستوى الأسعار عند نقطة تحرير الأسعار. في بعض الدول ، انخفضت معدلات التضخم ؛ وفي البعض الاخر بقيت مرتفعة ، وكان تعديل السعر المبدئي أعلى مما كان متوقعا في البداية وليس واضحا جيدا بين ما تم تحقيقه والزيادة الكبيرة في التكاليف والتي كانت اكبر كذلك مما كان متوقعا. Berg and Blanchard يجادلان بان ، في حالة بولندا ، الارتفاع في الاسعار ساهم بشكل اساسي في زيادة التكاليف ، على عكس فكرة ان تحرير الاسعار يسمح للشركات الاحتكارية برفع علاماتهم فوق التكاليف، Bruno يثير احتمال انه في بعض البلدان ، التخفيض الاولي الكبير في قيمة العملة قد يكون هو ما ساهم في التضخم الاولي.

- في جميع الدول ، كان هناك بعض التحول من أسواق التصدير من الشرق إلى الغرب. من العناصر الاكثر اثارا للجدل لمقاربة الانفجار الكبير big bang في بولندا وغيرها هو الانفتاح السريع للاقتصاد ، تجسد تجريب التجارة في خطوات متعددة ، بما في ذلك التخفيض الحاد في قيمة العملة ، تلاها قابلية تحويل للعملة على الحساب الجاري ؛ وإلغاء معظم القيود التجارية الكمية؛ وفرض معدلات الرسوم الجمركية منخفضة نسبيا. ان من بين اهداف التحرير السريع هو اثناء التحيز الى " مكافحة التصدير" في النظام القديم ، والتي كانت تخضع المصدرين لصعر صرف مبالغ فيه وكذلك العديد من القيود الاخرى ، وكان الهدف الثاني ادخال المنافسة الدولية للاسواق المحلية والتي كانت كانت عادة احتكارية في هيكل السوق. كان هناك تخوف كبير في

60 % الى 50% الى - 50 % الى 45 % قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية.	اصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص
وضع قانون استثمار جديد توسيع الاطار القانوني الذي يسمح بخصوصية المؤسسات العمومية حل 827 الى 1300 مؤسسة غير عمومية اعطاء الاستقلالية ل 22 مؤسسة عمومية كبيرة والتي تسجل خسائر والتي تستفيد من متابعة خاصة وبرامج اعادة الهيكلة. تبنى ونشر برنامج خصوصية يستهدف مؤسسات عمومية صغيرة وكبيرة	

المصدر :

مدني بن شهرة ، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ، 2008.

ان المرحلة الانتقالية التي تعرفها الجزائر في انتقالها من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، قد عرفت دفعة قوية لنشاطات عديدة ، كما طبقت اجراءات صارمة فيما يخص الاستقرار المالي ، فالدولة تخلت عن مراقبة الاسعار واحتكار التجارة الخارجية. كما تمكنت من تخفيض نسبة التضخم والتحكم نسبيا في التوازنات الداخلية والخارجية ، حتى تتم المحافظة على النتائج الايجابية لهذين الاجرائين المتلازمين ، ينبغي تدعيمها باجراءات اخرى ضمن اصلاحات مؤسساتية تجريها الدولة على نطاق واسع وعلى المدى المتوسط والطويل ، حيث يتحدد من خلالها حقوق الملكية الخاصة بوضوح وارساء قواعد الحرية الاقتصادية ، في اطار تحرير المبادرات الفردية والجماعية عن طريق انشاء بنية تحتية قضائية ومالية تتميز بالوضوح والشمولية ، تعتبر هذه اهم الاجراءات الكفيلة بتحريك اقتصاد السوق ودعم عملية الانعاش الاقتصادي وتحقيق النمو المرغوب.²

خاتمة :

اخذ الاقتصاد مسار خاص ، المزج بين الرأسمالية والسلطة ، دول اوربا تبين نموذج انتقال ليبرالي مع تدخل الدولة ، وبالرغم من العوائق لادخال المنافسة ، تقدمت في مسار التحول الاقتصادي بفضل حماية سلطة الدولة التي فرضت نهج لتحقيق الاستقرار ، اعادة الهيكلة واصلاح النظام البنكي والمالي.

يتبين من خلال الدراسة ان الانتقال او التحول هو عملية بطيئة وتدرجية بعواقب غير محددة جزئيا تعتمد على الارث الاقتصادي والتغييرات الاقتصادية والمؤسساتية المعتمدة.

المراجع

1- سعدون بوكبوس ، الاقتصاد الجزائري "محاولتان للتنمية" دار الكتاب الحديث ، 2013، ص299.

المدى القصير ، صعوبة وضع الاصلاحات ، بالتالي صعوبة تمرير التشريعات اضافة الى الاثار المترتبة عن اعادة التوزيع ، وتواجه معظم الحكومات مشاكل العجز المزمن، يأتي في المقام الأول من انخفاض الإيرادات من ضريبة الأرباح على الشركات المملوكة للدولة. وعلى المدى القصير، يجب أن تتعامل مع الأزمة المالية، حتى تأتي عائدات الضرائب الجديدة بفاعليتها ، ولكن، والأهم من ذلك أنها يجب أن يتغير سلوك الشركات الحكومية.¹

ان عدم قدرة الجزائر على تسديد ديونها جعلها تتجه نحو نادي باريس لاعادة جدولة ديونها ، بحيث اشترط الدائنون ضرورة الوصول الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لاي تفاوض ، ونشطت العديد من المفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، حيث تم التوقيع على عدة برامج تخص الاصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية واعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على اليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية

ويمكن تلخيص هذه البرامج والاجراءات كما لي :

جدول رقم 04 : مضمون الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر

مضمون الاجراءات	الاجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي
الغاء سقف معدل المديونية البنكي مراقبة الحسابات البنكية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي الهيكلية المالية واعادة رسملة البنوك التجارية العمومية تنمية السوق النقدية انشاء سوق مالي تحديث نظام الدفع	
الغاء الاسعار المقننة تحرير اسعار المواد الوسيطة في الفلاحة مراجعة اسعار بيع البترول	سياسة الاسعار
تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بنسبة 50 % انشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص تثبيت بين بنك الجزائر والبنوك التجارية	نظام الصرف
وضع قائمة للمنتجات التي يمنع استيرادها ترخيص الدفع لنفقات الصحة والتعليم بالخارج تخفيض المعدل الاعظمي لحقوق الجمركة من :	تحرير التجارة

¹ Blanchard, o j., Kenneth, a f., Jeffery, s., the transition in eastern europe « country studies », v1, national bureau of economic research, university of chicago press, 1994

² سعدون بوكبوس ، الاقتصاد الجزائري "محاولتان للتنمية" دار الكتاب الحديث ، 2013، ص 299.

2-havrylyshyn ,O., corski, I,IZV., rooden, r., recovery and growth in transition economic , 1990-1997 , IMF WP/98/141,P4.

3-Hubert, G. , hölscher, J. , the successes and failures of economic transition ,the european experience, first published 2006 , palgrave macmillan, p 4-7.

4-Gérard, R., transition and economics, the MIT press , 2000, pp 1-12

5-De melo, M., cevdet, D., alan, G., stoyan, T., circumstance and choice :the role of initial conditions and policies in transition economies.the world bank economic review,vol 15, no II-31.p 3-4

6-Blanchard, o j., Kenneth, a f., Jeffery, s., the transition in eastern europe « country studies », v1, national bureau of economic research, university of chicago press, 1994